جامعة المنصورة
كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم الاقتصاد السياسى والتشريعات الاقتصادية

الآثار الاقتصادية للمشروعات الصغيرة
دراسة مقارنة

إشـــــراف
أ.د/ رضا عبد السلام
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسى والتشريعات الاقتصادية
بكلية الحقوق جامعة المنصورة

إعداد الباحث
بدر ناصر معتق حمود محمد جابر
٢٠٢٤

المقدمة

تُعد المشروعات الصغيرة قاطرة تنمية لأى اقتصاد، إذ يمكن للمشروعات الصغيرة ان تساعد فى التحول من اقتصاد متخلف إلى اقتصاد صناعى متقدم ، وذلك من خلال تشكيلها للقاعدة التى انبثقت منها المؤسسات الاقتصادية الكبرى ، فيمكنها أن تشكل قوة تنموية هائلة فى الاقتصاد الوطنى لأية دولة فى العالم ويمكن أن تؤدى دوراً هاماً فى توفير فرص تشغيل لقوة العمل المتنامية ، وتساعد على التخفيف من حدة البطالة.

وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة إسهامات في العملية التنموية من خلال تبنى أساليب إنتاجية كثيفة العمالة وتوزيع الدخل بعدالة كما تساهم في محاربة الفقر بتوفير فرص عمل للجنسين، كما تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية المحلية على كافة مستويات الاقتصاد كما تساعد على تقليص الفروق الاقتصادية بين الحضر والريف.

وتعتمد المشروعات الصغيرة على العاملين المحليين، وهنا تظهر الفائدة الاقتصادية الكبيرة للمشروعات الصغيرة على الاقتصاد الوطني، حيث ان تشغيل الأيدي العاملة المحلية يمثل هدفاً مهماً من أهداف التنمية وخصوصاً في الكويت ومصر.

وفي عام ٢٠١٣، أصدرت حكومة دولة الكويت القانون رقم ٢٠١٣/٩٨ بخصوص إنشاء صندوق بإسم الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يهدف هذا القانون لدعم الشباب ومحاربة البطالة وتمكين القطاع الخاص لتحقيق النمو الإقتصادي في دولة الكويت. والصندوق الوطني هو مؤسسة عامة مستقلة برأس مالي قدره مليارين دينار كويتي، تُطور وتُمول المشاريع الصغيرة والمتوسطة المُجدية والمملوكة من قِبل كويتيين بنسبة تصل إلى ٨٠% من رأس المال، وتتمحور رؤية الصندوق في بناء مجتمع ريادي يُحفّزأصحاب المشاريع على الإبداع ويُحقق فرص التنمية الإقتصادية في دولة الكويت.

وفى مصر صدر قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، ويهدف لدعم وتشجيع المشروعات والتى تصب فى صالح الوطن والمواطن، من خلال النهوض بالاقتصاد وجذب الاستثمار، وخلق فرص عمل للشباب، وذلك من خلال إقامة مشروعات جديدة بآليات ميسرة وبسيطة وتقديم كافة وسائل الدعم الفني والتمويلي لضمان استمرار تلك المشروعات ونجاحها ومشاركتها الفعالة في الاقتصاد الوطني، وتشجيع

أصحاب المشروعات العاملة في القطاع غير الرسمي للدخول في القطاع الرسمي والتمتع بكافة الخدمات التمويلية والتسويقية والتدريبية التي يوفرها القانون لهذه المشروعات.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع من الدور المتوقع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية، وتبدو الحاجة إلى تأكيد أهمية الدور الذى قامت به ولا تزال تقوم به فى الدول المتقدمة، وما يمكن أن تضيفه للكويت ومصر .

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى بيان طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ وبيان وضع تلك المشروعات الصغيرة في الكويت ومصر ودورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

منهج البحث:

يعتمد الباحث على المنهج التحليلى والمنهج المقارن.

إشكالية البحث:

تساهم المشروعات الصغيرة بشكل كبير في التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم نظرا لكونها مصدر لتشغيل الشباب وتوليد الدخول والحد من الفقر، كذلك المساهمة في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في خلق الناتج المحلى، وتتعدد التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة وإن كان أبرزها مشكلة الحصول على التمويل، والتسويق الداخلي والخارجي، فضلاً عن نقص الدعم الفني والتكنولوجي والترابط مع المشروعات الكبرى، وهو ما تسعى الحكومات إلى الحد منه من خلال برامج الدعم المالي المتمثلة في قروض أو مبادرات بعض البنوك، بالإضافة إلى برامج الدعم غير المالي.

ويثير الموضوع إشكالية إساسية وهى ما دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية الاقتصادية للاقتصاد الكويتى والمصرى؟

خطة البحث:

المبحث الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
المبحث الثانى: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية.

الخاتمة.

النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع، انتشر استخدامه مؤخراً ، ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التى تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص، أو فى منشأة صغيرة تستخدم عدداً معيناً من العمال، ولا يقتصر هذا المصطلح على المنشآت الخاصة، وأصحاب الأعمال والمستخدمين ، ولكنه يشمل كذلك التعاونيات، ومجموعة الإنتاج الأسرية، أو المنزلية.

ويختلف تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، وفقا لاختلاف إمكاناتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية؛ مثل درجة التصنيع، وطبيعة مكونات الإنتاج الصناعي وعوامله، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توافر القوى العاملة، ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور، والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح المطاعات القائمة فيها وطبيعتها.

ووفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، تعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها من ٢٠- ١٠٠ فرد، والمشروعات المتوسطة هي تلك التي يعمل بها من ١٠١- ٥٠٠ فرد. كما قسم تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى فئة الشركات الصغيرة، وهى التي يعمل بها نحو ١٠٠ عامل فأقل، وفئة الشركات المتوسطة هي التي يعمل بها من ١٠٠ عامل حتى أقل من ١٠٠٠عامل [١]

ويعد وضع تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة أمراً مهماً[٢] للوصول إلى التمويل وبرامج الدعم التي تستهدف على وجه التحديد هذه المشروعات والتى تقوم بها مصر ممثلة

---

(١) د. حسين عبدالمطلب الأسرج، سياسات تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية مجلة البحوث والدراسات العربية , معهد البحوث والدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ع ٥٣، ٢٠١٠ ص ٢٨٠ وما بعدها

(٢) هناك معايير عديدة يمكن الاستناد إليها لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة ، وتتباين تلك المعايير بين دولة وأخرى، وذلك بتباين إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية، ومراحل النمو التي بلغتها، فالمشروعات التي تعتبر صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة صناعية قد تعتبر مشروعات كبيرة الحجم في دولة نامية. كما قد يختلف تقييم حجم المشروع داخل الدولة نفسها وذلك حسب مراحل النمو الذي مر ويمر بها اقتصاد تلك الدولة ، ومن المعايير المستخدمة معيار العمالة ، ومعيار رأس المال ، ومعيار الإنتاج ومستوى التكنولوجيا ،

فى جهاز تنمية المشروعات حيث يساعد الجهاز أصحاب المشروعات الصغيرة القائمة أو الذين يملكون رغبة البدء فى تنفيذ مشروع عن طريق إتاحة كافة الخدمات والمعلومات التى يحتاجها صاحب المشروع بالإضافة إلى تقديم جميع أنواع الدعم.

ويتم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على عدة معايير منها عدد العمال، وحجم رأس المال أو خليط بين المعيارين معا، فبناءً على قانون تنمية المنشآت الصغيرة (رقم ١٤١لسنة ٢٠٠٤)، تعرف المشاريع الصغيرة في مصر على أنها: كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها علىخمسين عامل"، وتمثل هذه المشروعات حوالي ٩٨ %من المنشآت الصناعية في مصر وتوظف حوالي ٤٧ %من عمالة القطاع الصناعي المصري.

ويعرف قانون المشروعات الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ المشروعات الصغيرة بأنها كل شركة أو منشأة تمارس نشاطاً إنتاجيا أو اقتصادياً ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملاً.

إذن وفقًا للقانون ١٤١ لعام ٢٠١٤ فإن المنشأة الصغيرة هي كل منشأة فردية لا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه ولا يزيد عن مليون جنيه. ويلاحظ أن المشرع المصري استخدم معيار عدد العمال وحجم رأس المال فى تعريف المشروعات الصغيرة.

وعرف القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ [٣] المشروعات المتوسطة: كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوى ٥٠ مليون جنيه ولا يجاوز ٢٠٠ مليون جنيه، أو كل مشروع صناعى حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال ٥ ملايين جنيه ولا يجاوز ١٥ مليون جنيه. أو كل مشروع غير صناعى حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال ٣ ملايين جنيه ولا يجاوز ٥ ملايين جنيه.

ومعيار حجم ونوعية الطاقة المستخدمة ؛ فضلاً عن معايير أخرى تأخذ في الاعتبار درجة التخصص في الإدارة ومستوى التقدم التكنولوجي.

للمزيد انظر: د .أحمد إبراهيم محمد متولي دهشان، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية فى مصر، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية المجلد ١١، العدد ٧٦ يونيو ٢٠٢١ص ٩٣ وما بعدها

(٣) القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الجريدة الرسمية – العدد ٢٨ مكرر (و) – في ١٥ يوليه سنة ٢٠٢٠

وعرف القانون المشروعات الصغيرة بأنها كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوى مليون جنيه ويقل عن ٥٠ مليون جنيه ، أو كل مشروع صناعى حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال ٥٠ ألف جنيه ويقل عن ٥ ملايين جنيه . أو كل مشروع غير صناعى حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال ٥٠ ألف جنيه ويقل عن ٣ ملايين جنيه.

وفيما يتعلق بتعريف المشروعات متناهية الصغر عرفها القانون بأنها كل مشروع يقل حجم أعماله السنوى عن مليون جنيه. أو كل مشروع حديث التأسيس يقل رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال عن ٥٠ ألف جنيه. وعرفت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤/٢٠١٨ المعدل لبعض احكام القانون رقم ٩٨ لسنة ٢٠١٣ في شأن الصندوق الوطني لرعاية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الكويت[٤]

(٤) مادة (١) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ المعدل لبعض أحكام القانون رقم (٩٨) لسنة ٢٠١٣ في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وتعرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها على خمسين عاملا، ولا تتجاوز أصولها ٢٥٠,٠٠٠ د.ك، ولا تتجاوز ايراداتها ٧٥٠,٠٠٠ د.ك، سنويا، على أن يكون المشروع مستقلا، وغير تابع لكيان قانوني آخر، وإذا ارتبط بكيان قانوني تجاري آخر، يعتمد اجمالي أصول تلك الكيانات بالتعريف وإيراداتها ومجمل عدد العمالة فيها.

وعرف القانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٦ بشأن المناقصات العامة وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم (٧٤) لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية لدولة الكويت المشروع الصغير أو المتوسط بأنه هو المشروع الاقتصادي الذي يستخدم عدداً محدوداً من العمالة ولا يتجاوز رأسماله مبلغاً محدداً طبقاً لما هو منصوص عليه في قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم (٩٨) لسنة ٢٠١٣ [٥] .

وطبقاً لنص المادة الأولى من القانون فالمشروع الصغير أو المتوسط هو الذي يسهم بصورة مباشرة في مصادر الدخل القومي وفي تلبية احتياجات السوق المحلي أو الخارجي وتوفير تنمية وتنويع فرص العمل للمواطنين.

وتتبلور فكرة المشروع سواء كان (صناعيا أو خدميا أو تجاريا) وفقا للبيئة المحيطة لمكان المشروع المطلوب تنفيذه ومدي الحاجة إلي إقامته ومن أهم أسباب إقامة المشروع أن البيئة المحيطة للمشروع محتاجة لمثل هذه النوعية من المشروعات أو أنها تخدم مشروعات أخرى أم أنها صناعة مغذية لمشروعات أخرى أم أن هذا المشروع قائم علي تدوير مخلفات خاصة بمشروعات أخرى أم أن المشروع يخدم البيئة المحيطة فعلا أم أنه من المشروعات التجارية التي تحتاجها البيئة المحيطة للمشروع وهكذا

وتختلف أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة فمنها ما يهدف إلى تحقيق الربح، ومنها ما يهدف إلى توفير فرص عمل للقضاء على البطالة، ومنها ما يهدف إلى تحقيق نتائج وآثار اجتماعية، وبعضها يهدف إلى تحسين مستوى الخدمات المقدمة فى مجال المشروع، وقد تكون

---

(٥) في ٢٠ ذي القعدة ١٤٤٠هـ الموافق ٢٣ يوليو ٢٠١٩م صدر القانون رقم ٧٤ لسنة ٢٠١٩م بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٦ بشأن المناقصات العامة فى الكويت متضمناً من بين أمور أخرى تعديلات على المادة (١) والتى تضمن تعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

جميع الأهداف السابقة مجتمعة فى المشروع، وجميع المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحقق مستهداف التنمية الاقتصادية[٦]

رأى الباحث

يرى الباحث أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة اعد إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في تحسين الإنتاجية وتوليد وزيادة الدخل، وتوظيف العمالة بمختلف مؤهلاتها، والابتكار والتقدم التكنولوجي.

(٦) د .أحمد إبراهيم محمد متولي دهشان، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية فى مصر، مرجع سابق ص ١٠٥

المبحث الثانى
دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية

أدت المشكلات الكبيرة التي لم تستطع المشروعات الكبيرة التغلب عليها إلي توجه الحكومات نحو الاهتمام بالمشروعات الصغيرة اعترافاً منها بدور هذه المشروعات في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أظهرت التطبيقات العلمية للمشروعات الصغيرة أن الحاجة تقتضي وجود مثل هذا النوع من المشروعات بغض النظر عن نسبة ومراحل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع على الرغم من أهمية الصناعات الكبيرة ودرها الاقتصادي والاجتماعي.

وللمشروعات الصغيرة مكانة مهمة في اقتصادات الدول النامية، باعتبارها تشكل الغالبية العظمى من المنشآت الصناعية بنحو عام، وإن تفاوتت نسبها وطبيعتها من بلد إلى آخر إلا أن معظم الدول النامية قامت بإنفاق الأموال الضخمة على تطوير الصناعات، خاصةً الثقيلة منها كالاهتمام بإنشاء المركبات الصناعية والمصانع الكبرى التي استحوذت على الحصة الكبيرة من الاستثمارات الصناعية أواخر الثمانينات من القرن الماضي.

ولكن مع مطلع القرن الحالي، حدث تحول مهم في مجال الاستثمارات وبدأ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة نظراً للمساهمة التي تقدمها إلى الدخل القومي، حيث أثبتت ذلك معظم التجارب والـــدراسات التي ظهرت في بعض المجتمعات، والتي أبرزت أهمية المشروعات الصغيرة ومدى مساهمتها الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى قيامها بنشاط تصديري فاعل عبر الولوج للأسواق الإقليمية والدولية بعد أن أصبحت قادرة على تقديم منتجات متميزة من حيث النوع والسعر، ورغم كل هذا، فان هذه المشروعات لم تحقق المساهمة المتوقعة منها كقطاع اقتصادي فاعل حيث تعترضها جملة من المعوقات والصعوبات(٧).

---

(٧) تواجه المشاريع الصغيرة بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتتمثل أهم هذه الصعوبات فيما يلي:

١. تعاني الكثير من المشروعات الصغيرة من مشكلة رأس المال فهي تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة دفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة.

من المعلوم أن الكثير من المشروعات الكبيرة العملاقة حاليا، قد بدأت في أولى مراحلها في شكل مشروعات صغيرة ثم أخذت في التطور والنمو، ففي البداية قد تبدو المشروعات الصغيرة والمتوسطة مرحلة بدائية وغير مؤهلة للوصول إلى المشروعات الكبيرة الحجم ، ولكن مع الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتدريب عمالة ماهرة وتوفير المساعدات سواء كانت فنية أو تمويلية أو إدارية أو تسويقية من قبل الدولة، يمكن لهذه المشروعات الصغيرة التطور وزيادة نطاق نشاطها مما يجعلها تخطو نحو المشروعات الكبيرة الحجم.

وتشكل المشروعات الصغيرة العصب الرئيس لاقتصاد أي دولة سواء أكانت متقدمة أم نامية حيث تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل ، كما أنها وسيلة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص، فضلاً عن أنها لا تحتاج إلى تكلفة رأسمالية عالية لبدء النشاط فيها، كذلك تتميز هذه المشروعات بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة.

---

٢. مشكلة التضخم، وتأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتما إلى ارتفاع تكاليف التشغي، وهنا تعترض هذه المنشآت مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.

٣. نظرا لأن الكيانات القانونية لهذه المشاريع تكون في الغالب مؤسسات فردية فإنه يصعب عليها زيادة رؤوس أموالها عن طريق طرح أسهم في الأوراق المالية أو إصدار سندات للاقتراض.

٤. عادة ما تعتمد المشروعات الصغيرة في معظم الأحيان على المواد الخام المحلية ونجد في حالات كثيرة قيامها باستيراد مواد أولية لإنتاج سلع بديلة لسلع مستوردة، وهذا الأمر يعرضها لصعوبات تتعلق بكيفية الحصول على هذه الموارد، مثلا بسبب ارتفاع أسعارها.

٥. عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية وقيام بعض المؤسسات الأجنبية باتباع سياسات إغراقيه لتوفير منتجاتها للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي، مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية العاملة في هذه الصناعات.

٦. عدم اتباع الأساليب الحديثة في الإدارة حيث يسود في إدارة هذه المشاريع نمط المدير المالك الذي يجمع عادة بين وظائف الإدارة والتمويل والتسويق وغيرها بالإضافة إلى عدم وجود التخصص الوظيفي بالمعنى المعروف في مجال ترتيب الوظائف والمحاسبة والاقتصاد وغيرها، وعدم وجود تنظيم إداري واضح المعالم لسير العمل في المشروع.

انظر: د.عبد الفتاح العبد اللات، أفكار للنهوض بالمشروعات الصغيرة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية , مج ٢٠, ع ٣، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية – مركز البحوث المالية والمصرفية، ٢٠١٢ص ٥٢

كما أنها تعطى فرصة للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات، هذا بالإضافة لانخفاض نسبة المخاطرة فيها، وتحسين الإنتاجية وزيادة الدخل، ونشر المعرفة إلى جانب تميزها بالتجاوب السريع مع المتغيرات المستجدة ، وتنتشر تلك المشروعات في مجالات التجارة والصناعة والخدمات وغيرها من القطاعات الاقتصادية، وتتجه بعض الدول لتنمية المشروعات الصغيرة من خلال إعداد استراتيجية متكاملة لمحاربة الفقر والبطالة وزيادة الإنتاجية، حيث تشكل المشروعات الصغيرة مجالا حيويا لروح المبادرة واستغلال الموارد الأولية المحلية وإعادة توزيع الدخل، ومما يبرهن على الدور الهام الذى تلعبه تلك المشروعات فى الاقتصاديات القومية؛" أنها بلغت على سبيل المثال نسبة(٩٧%) في الهند من المشروعات الاقتصادية، ونسبة (٩٠%) في أمريكا، وما بين(٨٥ – ٩٠%) في أوروبا، ونسبة (٧١%) في اليابان[٨]

وحرصت كثير من الدول على دعم المشروعات الصغيرة ؛ لما تلعبه من دور رئيس وحيوي في تطوير اقتصادات تلك الدول كليا أو جزئيا، وتنمية مواردها البشرية والمادية وفقا لاحتياجاتها وأهدافها التنموية.

ولم تكن دولة الكويت وإن تأخرت بعض الشيء، إلا حريصة على دعم هذا النوع من المشروعات؛ فهو إضافة لأهميته الاقتصادية يخفف عبئا قد أثقل موازنتها العامة، يتمثل في أحقية المواطنين في التوظيف، بصفته استحقاقا دستورياً. فلجأت الدولة إلى الإفادة من تجارب الدول في مواكبة التطورات الاقتصادية، ومن ذلك إنشاء المؤسسات التي تدعم هذا النوع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة[٩]

ووفقاً لتقرير حديث أعدته الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الكويت تساهم بنحو ٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت حصة المشروعات

---

(٨) د. حازم السيد حلمى عطوة مجاهد، اقتصاديات المشروعات الصغيرة وسبل النهوض بها فى ضوء التجربتين الماليزية والهندية، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية ، المجلد ١٠ العد ٧٣ ، ٢٠٢٠، ص ٥٤٩

(٩) د. فهد سعد الدبيس الرشيدي، دعم المشروعات الصغيرة بالمشاركة المتناقصة دراسة فقهية تطبيقية على الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة ، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية , مج ٢٥, ع ٨٣ جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي ، ٢٠١٠؛ انظر أيضاً: بدرية عبدالله العوضى، الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة: الجوانب القانونية والتنظيمية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية , مج٨, ٢٠٢١ ص ١٣

الصغيرة والمتوسطة من التمويل المصرفي في الكويت بلغت ٤,٦ في المئة.

وأشار التقرير[١٠]، الذي حمل عنوان "من أجل الكويت لندعم المشاريع الصغيرة بنزاهة" إلى أنه «يعمل أقل من ٧ في المئة من القوى العاملة الوطنية الكويتية ما يمثل ٢٧ ألف عامل كويتي في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأن الكويت احتلت المركز ٨٣ من أصل ١٩٠ دولة في عام ٢٠٢١ في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال.

وبيّن التقرير أنه يعمل ٤٠ في المئة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم، و٣٣ في المئة منها في قطاعات البناء والصناعة، وأن متوسط مدة تقييم المشروع للموافقة عليه في الصندوق الوطني هي ٣٣ من أصل ٤٥ يوماً محددة بالقانون.

وتكمن أهمية قطاع المشاريع الصغيرة بارتباطه الوثيق بالتنمية المستدامة، ودوره الحيوي في تنشيط الاقتصاد، وما يخلقه من فرص وظيفية، والارتقاء بمستوى الخدمات إلى جانب الاستخدام الأمثل للموارد المحلية وتحسين مستوى المعيشة، ولا يمكن الوصول إلى بيئة استثمارية جاذبة لرواد الأعمال، إلا عن طريق خلق مناخ استثماري سليم خالٍ من الفساد من الناحية التنظيمية والإدارية والإجرائية.

وأشار التقرير إلى أنّ ثمة عدداً من الممارسات المثلى لممارسة الأعمال من أبرزها تبسيط الإجراءات الحكومية اللازمة للبدء بنشاط تجاري، إضافة إلى

---

(١٠) تقرير صادر عن الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» بعنوان: "من أجل الكويت لندعم المشاريع الصغيرة بنزاهة"، عام ٢٠٢١ عبر الرابط التالي:

https://www.nazaha.gov.kw/nazaha/

تفعيل أداة المساءلة وإشراك رواد الأعمال وأصحاب المصلحة بها، علاوة على توعية المجتمع المدني وأصحاب الأعمال عن مخاطر الفساد عامة، وبيان آثاره من الناحية الاقتصادية على أهداف التنمية المستقبلية، والدعوة إلى نبذ الفساد وملاحقة مرتكبيه، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة وتقديم الدعم اللازم للمشاريع وتسهيل بيئة ممارسة الأعمال، والشفافية المطلقة والرقابة المحكمة فيما يخص تقديم الدعم والتمويل للمشاريع.

وبين التقرير حجم مشاريع اعتُمد تمويلها فى الكويت بحسب القطاعات وهى على النحو التالى:

- قطاع خدمي: ٥٦٥ مشروعاً بنسبة ٤٠ في المئة.

- قطاع صناعي: ١٧٨ مشروعاً بنسبة ١٢ في المئة.

- قطاع زراعي: ٣١ مشروعاً بنسبة ٢ في المئة.

- قطاع حرفي: ٦٧ مشروعاً بنسبة ٥ في المئة.

- قطاع تجاري: ٥٧٩ مشروعاً بنسبة ٤١ في المئة.

وجدير بالذكر أن هناك ثلاثة جهات لتمويل المشاريع الصغيرة وهى:

١ – البنك الصناعي

٢ – الصندوق الوطني

٣ – البنوك (التمويل الشخصي)

وقدم جهاز تنمية المشروعات قروضاً بقيمة ٢,٨ مليار جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩، لتمويل حوالي ١١ ألف مشروع، خلقت ١٧٤,٦ ألف فرصة عمل

بلغ اجمالي القروض المقدمة لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر منذ أول ابريل ٢٠١٧ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩، حوالي ١٢ مليار جنية، تم توجيهها لتمويل اكتر من ٨٤٧ ألف مشروع، وفرت حوالي ٥٤٥ ألف فرصة عمل.

–استحوذت محافظات الوجه القبلي على ٤٩% من اجمالي القروض.

–بلغت نسبة المشروعات الجديدة45% ، مقدم اليها ٣٩% من اجمالي التمويل، بينما كانت نسبة المشروعات القائمة ٥٥%، مقدم اليها ٦١% من التمويل.

– ٥٨ % من المستفيدين بتمويل المشروعات من الجهاز كانوا من الشباب.

– بلغ نصيب **المرأة** من مشروعات الجهاز حوالي ٤٨% من اجمالي المشروعات.

– تمت إتاحة منح بـــ ٣٥ مليون جنيه لمشروعات البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب، وفرت ٣٣,٧ ألف يومية عمل.

وقد أظهرت نتائج أعمال جهاز المشروعات فى الفترة من ١ يونيو ٢٠١٤، وحتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠، أنه قد تم ضخ إجمالي تمويل خلال هذه الفترة بلغ ٣١،١ مليار جنيه من إجمالى التمويل البالغ قدره ٥٣،٨ مليار جنيه، تتضمن قروضا لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية بإجمالي تمويل ٢٨،٨ مليار جنيه والذى يمثل نسبة ٦٠% من إجمالي التمويل البالغ قدره ٤٧،٦ مليار جنيه، كما مولت مليونا و٣٢١ ألفا و٧٨٣ مشروعا ، ووفرت مليونا و٩٣٦ ألفا و١٠٣ فرص عمل، فضلا عن منح بإجمالى تمويل ٢،٣ مليار جنيه والذى يمثل ٣٧% من إجمالى التمويل البالغ ٦،٢ مليار جنيه لمشروعات البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب.لتلك المشروعات.

كما أتاح جهاز المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، قروضاً بنحو ٤٠,١ مليار جنيه للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر حتى مايو ٢٠٢٢، مما وفر ٢,٦ مليون فرصة عمل، ووفر منحاً بقيمة ٢,٨ مليار جنيه لمشروعات البنية الأساسية والتنمية المجتمعية أتاحت ٣٢,٧ مليون يومية عمل.

وقد لعب جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر دوراً ملموساً في تحسين بيئة العمل ودعم ريادة الأعمال[١١] حتى نهاية مايو ٢٠٢٢، وقد تم عمل نظام الشباك

---

[١١] شيماء حسين ربيع عبد الرازق، جهاز تنمية المشروعات ودورها في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لدي الشباب، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد ١٩، العدد ١٩ الجزء الأول إبريل ٢٠٢٠ ص ١١٠

الواحد الذي تم خلاله إصدار ١٠٧,٤ ألف رخصة نهائية، و١٠٩,٨ ألف رقم قومي للمنشأة، بالإضافة إلى إصدار ١٩,١ ألف سجل تجاري و٢٩,٤ ألف ملف للتأمينات الاجتماعية، و٥٧,١ ألف بطاقة ضريبية.

وتم تنفيذ ١٩٥,٦ ألف مشروع خلال المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية "مشروعك"، وذلك بإجمالي قروض تبلغ نحو ٢٤ مليار جنيه، ونجح المشروع منذ انطلاقه في توفير ١,٥ مليون فرصة عمل للشباب بمختلف المحافظات، فيما ساهم في تحقيق أعلى نسبة تنفيذ للمشروعات بمحافظات الصعيد والوجه القبلي وفي مقدمتها المنيا وسوهاج. ووصل حجم محفظة تمويلات هذه المشروعات بالبنوك إلى ٣١٦ مليار جنيه في الفترة من ديسمبر ٢٠١٥ حتى ديسمبر ٢٠٢١، علماً بأن القطاع الخدمي يستحوذ على النسبة الأكبر بنسبة ٣٥% يليه القطاع الصناعي بنسبة ٢٨.%

كما تُعد المشروعات الصغيرة قاطرة تنمية لأى اقتصاد، إذ يمكن للمشروعات الصغيرة أن تساعد فى التحول من اقتصاد متخلف إلى اقتصاد صناعى متقدم ، وذلك من خلال تشكيلها للقاعدة التى انبثقت منها المؤسسات الاقتصادية الكبرى ، فيمكنها أن تشكل قوة تنموية هائلة فى الاقتصاد الوطنى لأية دولة فى العالم ويمكن أن تؤدى دوراً هاماً فى توفير فرص تشغيل لقوة العمل المتنامية ، وتساعد على التخفيف من حدة البطالة(١٢)

وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية لأي دولة سواء متقدمة أو نامية؛ نظراً إلى أهمية الدور الذي تلعبه في الاقتصاد. ولذلك تشكل ما نسبته ٩٥% من إجمالي المشروعات في العالم، إذ تسهم في تحقيق عدة ميزات اقتصادية، منها: مكافحة

---

(١٢) د .أحمد إبراهيم محمد متولي دهشان، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية فى مصر، مرجع سابق ص ٨٣

البطالة وتساهم فى الحد من الفقر[١٣] وتعزيز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي/ وزيادة حجم الصادرات، وتحسين القوة التنافسية، وزيادة النشاط الاقتصادي[١٤].

ويمكن القول أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل عام ، وقدرتها على الحد من تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة بشكل خاص. ولا يمكن تجاهل العلاقة الوثيقة بين هذه المشروعات من جهة والتوظيف الذاتي من جهة ثانية والحد من مشكلتي البطالة والفقر من جهة ثالثة [١٥] حيث يوجد دور إيجابي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية من جانب زيادة الناتج، وتوفير فرص العمل[١٦].

كما تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكاناً متميزاً ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة الدول وخاصة الدول النامية. كما تحظى الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية ولا تختلف دول العالم المتقدم منها والنامي على حد سواء[١٧].

---

[13]ZAFAR, Mahwish; WAQAS, Muhammad; BUTT, Muhammad Nawaz. The role of small and medium enterprises on poverty reduction in developing country: a case of Pakistan. Business & Economic Review, 2019, P: 703-713.

[١٤]وفقاً للإحصائيات فإن ٩٠% من القطاع الخاص عبارة عن شركات صغيرة ومتوسطة «٢,٥ مليون شركة» تساهم بنسبة ٢٥% فى الناتج المحلى الإجمالى وتوفر بين ٧٥% و٨٥% من فرص العمل، ومن بين الشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة فى مصر، هناك ٢٢% فقط تحصل على تمويل من البنوك و٢٠% من الشركات الصغيرة والمتوسطة غير مسجلة من الأساس. وتتجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى الصناعات التحويلية بواقع ٥١% يليها الشركات العاملة فى مجال تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ٤٠%، وباقى الشركات الصغيرة والمتوسطة موزعة على قطاع السياحة والتشييد والبناء والصحة والزراعة.

[15] Magableh I Economics of Microfinance and SMES in Jordan VDM vertag publishing company Germany 2004. KADEM, Suad Jawad. The role of small and medium industries in achieving economic development: case study of Iraq. Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, 2020, P.P. 118-135.

(١٦) د .سعاد صالح عمر ميكائيل وأخرين، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في النظرية والدراسات التطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية المجلد ١٥، العدد ٢، يونيو ٢٠٢٣ ص ٣ وما بعدها

(١٧) مريم رؤوف، المشروعات الصغيرة والمتوسطة : قوة محلية وتحرك عالمي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط , مج ١٢, ع ١معهد التخطيط القومي ٢٠٠٤ ص١٦٠

وتظهر أهمية تلك المشروعات التي استحوذت بالفعل على اهتمام بالغ من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية ؛ وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل والحد من مشكلة البطالة خاصة في البلدان ذات الوفرة في الموارد البشرية[١٨].

كما تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل التفاوتات الإقليمية وتحقيق التنمية السكانية المتوازنة وكذلك توفير السلع والخدمات لأصحاب الدخل المحدود ، وذلك كله يرجع إلى الانتشار الجغرافي لهذه المشروعات. كما أنها تحافظ على الأعمال التراثية (حرفية – يدوية) التي تعد بمثابة العصب للاقتصاد خاصة في مصر التي تضم ثلث أثار العالم[١٩].

والجدير بالذكر أن أي دولة، سواء كانت نامية أو متقدمة تحتاج إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتشارك في نمو اقتصادها عن طريق القطاع الخدمي والمساعدة في القطاع الصناعي أيضاً[٢٠].

ويمكن إجمال أهم الاعتبارات التى دفعت الدول الصناعية المتقدمة، إلى إعادة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ مطلع السبعينيات فيما يلى:

- انخفاض معدلات الربحية، للمؤسسة الكبيرة المدمجة لوحدات إنتاجية صغيرة، بسبب عدم القدرة على الاستفادة من مزايا الحجم الكبير.
- ازدياد فرص العمل الجديدة التى توفرها المؤسسات الصغيرة بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة.
- ارتفاع مساهمة قطاع الأعمال الصغيرة فى نشاط التصدير.

---

[18]MAKSIMOV, Vladislav; WANG, Stephanie Lu; LUO, Yadong. Reducing poverty in the least developed countries: The role of small and medium enterprises. Journal of World Business, 2017, p.244-257.

(١٩) د. أيمن على عمر، دراسات في إدارة الصناعات والمشروعات الصغيرة مدخل تطبيقي معاصر الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى، دار المعارف بالإسكندرية ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، ص ١٧.

[20] HARVIE, Charles; LEE, Boon-Chye (ed.). Sustaining growth and performance in East Asia: The role of small and medium sized enterprises. Edward Elgar Publishing, 2005.

- تزايد الاتجاه لتدويل النشاط من خلال تكثيف الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[٢١].

ولأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أطلقت الحكومة المصرية الاستراتيجية الوطنية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال مطلع عام ٢٠١٨، والتي استهدفت تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية وتخفيف الأعباء الإدارية وإيجاد مجموعة من الحوافز المالية وغير المالية لتشجيع القطاع غير الرسمي على الانضمام للقطاع الرسمي.

كما أنها تعتبر من أهم الاستراتيجيات التى استهدفت تيسير زيادة فرص نفاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى كل أشكال التمويل، وانطلاق هذا القطاع الحيوي كثيف العمالة بما يسهم في زيادة مستويات التنويع الاقتصادي، وتكامل سلاسل إنتاج السلع والخدمات، وتحسين تنافسية الاقتصاد المصري ، والاضطلاع بدور أكبر في دعم تحقيق مستهدفات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا رؤية مصر ٢٠٣٠.

كما تم إنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى ٢٤/ ٤/ ٢٠١٧، بحيث يكون تابعا لوزير الصناعة والتجارة الخارجية، ويكون هو الجهة المعنية بتنمية تلك المشروعات، ويأتي ذلك في إطار اهتمام الحكومة بوضع برنامج وطنى لتنمية وتطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتهيئة المناخ اللازم لتشجيعها والعمل على نشر وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال والبحث والإبداع والابتكار[٢٢].

وتظهر أهمية المشروعات أو الشركات الصغيرة والمتوسطة في أنها العصب الرئيسي لاقتصاد أية دولة سواء متقدمة أو نامية وذلك لتميزها بالآتي:

---

(٢١) د .أحمد إبراهيم محمد متولي دهشان، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية فى مصر، مرجع سابق ص ١٠٨

(٢٢) يقوم الجهاز بوضع وتطوير السياسات والخطط الاستراتيجية المتعلقة بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، وكذا الضوابط اللازمة للتنسيق بين الجهات والمبادرات العاملة فى هذا المجال، هذا بالإضافة إلى وضع البرامج اللازمة للنهوض بهذا القطاع من المشروعات والقواعد والشروط المتعلقة بالاشتراك فيها ومن ذلك برامج تنمية قدرات ومهارات الموارد البشرية العاملة، وبرامج ربط وتكامل تلك المشروعات بسلاسل الإمداد، فضلا عن برامج تنمية المهارات فى مجال التسويق داخل البلاد وخارجها.

- تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل.
- تحتاج إلى رأس مال منخفض نسبيا لبدء النشاط فيها.
- تتميز بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة.
- تعطي فرصة للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات.
- تنخفض نسبة المخاطرة فيها بالمقارنة بالشركات الكبرى.
- تساهم في تحسين الإنتاجية وتوليد وزيادة الدخل.

ولتوضيح هذه الأهمية نذكر وفقاً للإحصائيات، أن٩٠% من القطاع الخاص عبارة عن شركات صغيرة ومتوسطة (٢،٥ مليون شركة) تساهم بنسبة ٢٥% على الأقل من الناتج الإجمالى المحلى وتوفر ما بين ٧٥ إلى ٨٥% من فرص العمل.

والجدير بالذكر أن من بين كل الشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة قانوناً في مصر، هناك ٢٢% فقط منهم يحصلون على تمويل من البنوك مع الأخذ فى الأعتبار أن ٢٠% من الشركات الصغيرة والمتوسطة غير مسجلة من الأساس.

أهمية المشروعات الصغيرة لدعم الاقتصاد المصري:

١. تساعد الصناعات الصغيرة على سد احتياجات السوق المحلية، وتسهم في تقليل فاتورة الاستيراد؛ نظراً إلى دورها في تحسين الإنتاجية وزيادة المعروض من بعض المنتجات في السوق المصرية.

٢. تقدم المزيد من فرص العمل، وتسهم في تشغيل ملايين الشباب مما يقلل نسبة البطالة، وعلاوة على ذلك، يُمكن لتلك المشروعات أن تُشارك في زيادة الاحتياطي النقدي من خلال تصدير بعض السلع، خاصة المنتجات الحرفية والغذائية.

٣. تتميز الصناعات الصغيرة بقدرتها على توظيف العمالة وتعطي فرصة للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات، وبالإضافة إلى ذلك، تنخفض نسبة المخاطرة فيها بالمقارنة بالشركات الكبرى، وأخيراً، فإنها تسهم في تحسين الإنتاجية وتوليد وزيادة الدخل.

٤. تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي المصري، وتغطى ٩٠% من التكوين الرأسمالي، فيما تمثل المشروعات الصناعية الصغيرة ١٣% من قيمة الإنتاج الصناعي. ولكن تبلغ نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات المصرية نحو ٤% فقط.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة التجارة والصناعة المصرية أعدت استراتيجية وطنية لتنمية قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال ٢٠١٨-٢٠٢٣، تعكس توجه الحكومة وتتوافق مع استراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠، وتستهدف خلق اقتصاد تنافسي ومتوازن قائم على الابتكار والمعرفة والعدالة الاجتماعية، كما تستهدف زيادة مساهمة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في تنافسية قطاع الأعمال والنمو الاقتصادي الشامل، فضلاً عن تشجيع رواد الأعمال لتعزيز واستمرارية فرص النمو والنجاح والتنافسية لكافة المشروعات للوصول في النهاية للتنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة للشعب المصري.

وتتمحور الاستراتيجية والخطة التنفيذية للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر حول خمسة محاور رئيسية وهي:

١. الإطار القانوني والتنظيمي: تقليل الأعباء الإدارية، وتبسيط البيئة التنظيمية، واستخدام آلية مؤسسية لتنسيق وتنفيذ الاستراتيجية.
٢. تعزيز سبل الحصول على التمويل
٣. تشجيع ريادة الأعمال
٤. تشجيع الصادرات وتعزيز قدرة المشروعات على الاندماج في سلاسل القيمة
٥. خلق فرص للوصول الى خدمات تنمية الأعمال.

وتشير بعض الإحصاءات إلى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل نحو ٩٠% من إجمالي المشروعات في معظم اقتصاديات العالم [٢٣] كما توفر ما بين ٤٠% -٨٠% من اجمالي فرص العمل، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلي سبيل المثال تساهم تلك المشروعات بنحو ٨٥%، ٥١% من اجمالي الناتج المحلي في كل من إنجلترا وأمريكا على الترتيب.

---

(23) Almeida, P Small Firms and Innovation " Entrepreneurs ship in the 12th January" Conference Proceedings 25th April 2004, SUA.

وتولي مصر أهمية كبيرة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ كونها إحدى الركائز الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث عملت على دعم ريادة الأعمال وإطلاق مبادرات تهدف لتوفير الدعم المالي، وتقديم الخدمات التسويقية واللوجستية والتكنولوجية لهذه المشروعات، وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية، بالإضافة إلى ترسيخ ثقافة العمل الحر، وسن التشريعات اللازمة لتذليل العقبات التي تواجه هذا القطاع بما يسهم في تحقيق العديد من المميزات وفي مقدمتها الحد من البطالة وتغذية الصناعات الكبرى وتوفير متطلباتها، وتحسين القوة التنافسية للمنتج المصري، وزيادة حجم الصادرات، وتوفير العملة الأجنبية والحد من فاتورة الاستيراد حيث تم إصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠[٢٤] ولائحته التنفيذية، والذي يقدم عدة حوافز مالية لقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهيـــة الصغر، ومنها الإعفاء من ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق والشهر بالنسبة لعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن وعقود تسجيل الأراضي وخفض الرسوم الجمركية على الآلات والمعدات اللازمة للتشغيل بنسبة تتراوح ما بين ٢% إلى ٥%، بالإضافة إلى تخصيص ٤٠٪ من المشتريات الحكومية لصالح المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

وتشتمل الحوافز المالية على نظام ضريبي مبسط للمشروعات الصغـــيرة ومتناهية الصغر، فتكون قيمة الضريبة السنوية على حجم أعمال المشروع الأقل من ٢٥٠ ألف جنيه تكون

---

(٢٤) تضمن القانون الجديد لأول مرة تنظيماً لأوضاع مشروعات ريادة الأعمال، والتي نص تعريفها بأنها تلك التي لم تمضي ٧ سنوات على تاريخ بدء مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج، والتي تتضمن قدراً من الجدة أو الابتكار وفقا للضوابط التي يحددها مجلس إدارة جهاز المشروعات، وكذا حاضنات الأعمال التي تهدف إلى مساعدة المشروعات حديثة التأسيس ومشروعات ريادة الأعمال على النمو عبر تقديم خدمات متنوعة على الأخص فى مجال التمويل والتسويق والإدارة.

كما تضمن القانون للمرة الأولى أيضا، تنظيماً لمشروعات الاقتصاد غير الرسمي، سواء المتوسطة أو الصغيرة أو متناهية الصغر التي تمارس نشاطها بدون الحصول على ترخيص بناء أو تشغيل، أو أي ترخيص أو موافقة أخرى تكون لازمة لممارسة النشاط، على أن يصدر رئيس الوزراء بناء على اقتراح رئيس جهاز المشروعات قرارا لاحقا بتحديدها.-

وبموجب التنظيم الذي استحدثه القانون بات بإمكان أصحاب مشروعات ريادة الأعمال والاقتصاد غير الرسمي تقنين الأوضاع، ومن ثم الاستفادة من الخدمات والامتيازات الحكومية، المنصوص عليها فيه، والتي جاءت على نحو واسع، حيث اختص القانون هذين النوعين من المشروعات بحوافز محددة بخلاف الأخرى المنصوص عليها لباقي المشروعات.

١٠٠٠ جنيه وفقًا للقانون، بينما تكون ٢٥٠٠ جنيه على أعمال المشروع التي تتراوح ما بين ٢٥٠ لـــ ٥٠٠ ألف جنيه.

وقد أطلق البنك المركزي كذلك مبادرة ٥% لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة (باستثناء النشاط التجاري)، والتي تستهدف القطاعات الاقتصادية المهمة وبالأخص الشركات والمنشآت الصناعية والمنتجة للمكونات الوسيطة للصناعة أو لإحلال الواردات، بالإضافة إلى الأنشطة ذات الكثافة العمالية.

كما أطلق البنك المركزي مبادرة ٧% للتمويل متوسط وطويل الأجل حتى ١٠ سنوات لشراء آلات ومعدات وخطوط إنتاج للشركات والمنشآت المتوسطة العاملة في القطاع الصناعي، والزراعي والطاقة الجديدة والمتجددة وبحد أقصى ٢٠ مليون جنيه للعميل الواحد، فضلًا عن مبادرة ٨% المشروعات المتوسطة والكبرى لتمويل الشركات العاملة في كل من القطاع الخاص الصناعي والزراعي والمقاولات وغيرها والتي يبلغ حجم إيراداتها السنوي ٥٠ مليون جنيه فأكثر.

ومع التداعيات الكبيرة التي أحدثتها الأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصادي العالمي واقتصاديات الدول الناشئة وعلى رأسها مصر من زيادة ارتفاع نسبة التضخم وزيادة نسبة الركود، شرعت وزارة المالية المصرية في طرح مبادرة جديدة في يناير ٢٠٢٣ لدعم القطاعات الإنتاجية بفائدة مخفضة قدرها ١١ % تستهدف بشكل أساسي المشروعات الصناعية والزراعية والتي تتضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتم السماح للبنوك بتمويل الشركات والمنشآت والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة (بحد أقصى حجم مبيعات أقل من ٢٠ مليون جنيه مصري) بدون الحصول على قوائم مالية معتمدة من مراقب الحسابات، في ظل عمل معظمها في القطاع غير الرسمي مع مراعاة أن تتضمن السياسة الائتمانية للبنك الضوابط المناسبة التي تتماشى مع تمويل هذه النوعية من الشركات[٢٥].

كما تم توجيه البنوك بالعمل على توفير بدائل أخرى لدراسة تلك الشركات وتقييم المخاطر الخاصة بها، ومنها استخدام وتحليل البيانات البديلة للتقييم الائتماني من خلال نماذج التقييم

---

[٢٥] كتاب دوري بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٢١ بشأن تعديل بعض بنود مبادرة الشركات والمنشأت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

الرقمي استناداً إلى سلوكيات العملاء وبياناتهم الاجتماعية ومعاملاتهم المالية وغير المالية، وفق الضوابط الصادرة في هذا الشأن[٢٦].

وجدير بالذكر أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دور إيجابي في توفير فرص العمالة المنتجة [٢٧] في هذا المجال، حيث انخفاض التكلفة الاستثمارية في المتوسط من شأنه خلق فرص عمل وهو ما يتوقف على معامل رأس المال، ومن ثم معامل رأس المال فكلما كان معامل رأس المال ومن ثم رأس المال المستثمر للعمل مرتفعا كان الناتج والعمالة المحققة من استثمار مبلغ معين من رأس المال أقل، وذلك بالمقارنة بحالة ما إذا كان معامل رأس المال المستثمر منخفضا، وأن الزيادة الإضافية في رأس المال المستثمر للعامل في المشاريع الكبيرة لا تتناسب مع الزيادة المحققة في إنتاجية العامل، مما يجعل المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تحقيق فرص العمالة والناتج الصناعي المتحقق من استثمار مبلغ معين من رأس المال، وذلك بالمقارنة مع المشاريع الكبيرة الحجم [٢٨] .

كما تبدو المشروعات الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي[٢٩]، نظرا إلى ارتفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، وذلك لأنه يتجاهل أمرا مهما وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال، ومع التسليم بأن الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، إلا أنه إذا تم الربط بين رأس

---

[٢٦]كتاب دوري بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٢١ بشأن استخدام البيانات البديلة للتقييم الائتماني من خلال نماذج التقييم الرقمية

(٢٧) تساعد المشروعات الصغيرة فى تقدم المزيد من فرص العمل وتساهم فى تشغيل ملايين الشباب مما يقلل نسبة البطالة. وعلاوة على ذلك، يُمكن لتلك الصناعات أن تُشارك فى زيادة الاحتياطى النقدى من خلال تصدير بعض السلع، خاصة المنتجات الحرفية والغذائية. كما تتميز المشروعات الصغيرة بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة، كما تعطى فرصة للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات، وبالإضافة إلى ذلك، تنخفض نسبة المخاطرة فيها بالمقارنة بالشركات الكبرى، وأخيراً، فإنها تساهم فى تحسين الإنتاجية وتوليد وزيادة الدخل.

[28]MCINTYRE, Robert J. The role of small and medium enterprises in transition: Growth and entrepreneurship. UNU World Institute for Development Economics Research (UNU/WIDER), 2001.

[٢٩] أشرف إبراهيم عطية، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري: تحديات العمل وآليات المواجهة، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية , مج٦٣, ع١، جامعة عين شمس – كلية الحقوق، ٢٠٢١

المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب أحجام المؤسسات المختلفة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من رأس المال[٣٠] .

ويرى الباحث أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع ومن ناحية أخرى، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الانتاجية، بمعنى أنه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر رأس المال، وهو العنصر النادر في معظم الدول النامية، فهي بذلك قادرة على استخدام الموارد النادرة بكفاءة أكبر، أو هي القادرة على استخدام الفن الإنتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج .

وتجدر الإشارة إلى أنه مقابل الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فهناك العديد من العيوب التي يمكن أن توجه لها خصوصاً في الدولة النامية:

١- إن هذه المشروعات وبسبب الإجراءات الضريبية المتشددة أو القيود المتعلقة بالسيطرة النوعية أو الصحية قد تنطوي تحت إطار القطاع غير المنظم والذي يعمل بعيداً عن القوانين، وقد يتخذ شكل الخارج عن القانون في أحيان كثيرة سواء المتعلقة بحقوق العمال أو قوانين السلامة المهنية أو قوانين حماية البيئة والرقابة الصحية والرقابة علي الجودة، والواقع أن هذه الحالة هي نتيجة طبيعية لعدم الانسجام والتناغم بين المتطلبات العصرية لعملية الإنتاج والتصنيع وبين الإمكانات المالية أو مشكلة التمويل التي تعيشها المشروعات الصغيرة.

فهي لم تصبح صغيرة لأسباب تقنية أو اقتصادية يفرضها واقع البلدان النامية فحسب، بل هي صغيرة أساساً نظراً لإمكانياتها المالية والتي لا تتناسب مع الأعباء التي فرضها التكيف مع القوانين المعاصرة سواء الضريبية منها أو الاجتماعية خاصة عندما لا تراعي الجهات الحكومية المسؤولة عن تطبيق القوانين بعض الاعتبارات والأولويات المتعلقة بأوضاع هذه المشروعات، وتعالمها نفس معاملة المشروعات الكبيرة ذات الإمكانات المالية الكبيرة.

وقد تعمل بعض التشريعات علي معاقبة الصناعات الصغيرة بحرمانها من بعض الامتيازات التي تخص حداً معيناً من رأس المال الثابت، والتي غالباً ما تكون على شكل إعفاءات

---

[30]ODUNTAN, Kemi Olalekan. The role of small and medium enterprises in economic development: The Nigerian experience. In: International Conference on Arts, Economics and Management. 2014. p. 48-59.

جمركية أو ضريبة. وهذا بحد ذاته ما يدفع المشروعات الصغيره للخروج عن القانون والعمل فى اطار القطاع غير المنظم بعيداً عن رقابة الأجهزة الحكومية.

٢- عدم قدرة المشروعات الصغيرة على مواكبة التطورات التكنولوجية فهذه المشروعات وفي معظم الدولة النامية نشأت لسد احتياجات السوق المحلية مع السلع ذات النوعية الملائمة لمستويات المعيشة في هذه البلدان ولم تكن تلبية للعلاقات الأمامية والخلفية والتي تخلقها المشروعات الكبيرة، فلا هي بصناعات صغيرة مغذية للصناعات الكبيرة، وهي لا هي بصناعات متلقية لفرص التصنيع التي تخلقها الصناعات الكبيرة.

وهنا أيضاً فإن وضعها الموصوف بصناعات مستجيبة للواقع الاقتصادي المتخلف، يجعلها غير قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية في مجال علمها خصوصاً بسبب مشكلات التمويل التي كانت أصلاً سبباً لنشأتها صغيرة[٣١].

وقد اعتمد العديد منها في البقاء والاستمرار علي رخص أسعار منتجاتها الناجم عن تدني النوعيه بالمقارنة مع أسعار الصناعات المتطورة تقنياً أو المنتجات المستوردة ذات الجودة العالية والأسعار المرتفعة، وعلي هذا الأساس فإن العديد من الصناعات الصغيرة مرشحة للانقراض مع تحسن الأوضاع المعيشية في البلدان النامية ذات معدلات النمو المرتفعة في ظل غياب الإسناد الحكومي القادر على تطوير هيكل هذه المشروعات، ودفعها للتعايش مع المشروعات الكبيرة وتحويلها إلي مشروعات مغذية ومتلقية في إطار العلاقات الأمامية والخلفية للترابط الصناعي.

وفى سبتمبر ٢٠٢٣ وافقت الحكومة المصرية على إنشاء شركة لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتأتي موافقة الحكومة على إنشاء شركة لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، لتقديم مجموعة من الخدمات والمنتجات التمويلية التي تتناسب مع احتياجات الفئات المستهدفة والعملاء النهائيين في كافة المحافظات.

ويأتي إنشاء شركة لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، بهدف تقديم مجموعة من الخدمات والمنتجات التمويلية التي تتناسب مع احتياجات الفئات المستهدفة والعملاء النهائيين في كافة المحافظات مع التركيز على القطاعات الاقتصادية التي تستهدفها الدولة، وكذا دعم

---

[٣١]عزة محمد إبراهيم، مفهوم المشروعات الصغيرة، بحث مقدم لمؤتمر دعم وتنمية المشروعات الصغيرة، جامعة عين شمس – كلية التجارة ومنظمة حقوق الإنسان، ٢٠١٢ ص ٤٢٠

نشاط التمويل متناهي الصغر كوسيلة رئيسية من وسائل تخفيف الأعباء على المواطنين والمساهمة في رفع دخول الأسر محدودة الدخل فضلا عن المساهمة في الحد من البطالة.

في شهر إبريل عام ٢٠١٣، أصدرت حكومة دولة الكويت القانون رقم ٢٠١٣/٩٨ بخصوص إنشاء صندوق باسم الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يهدف هذا القانون لدعم الشباب ومحاربة البطالة وتمكين القطاع الخاص لتحقيق النمو الإقتصادي في دولة الكويت.

والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عامة مستقلة برأس مالي قدره مليارين دينار كويتي، تُطور وتُمول المشاريع الصغيرة والمتوسطة المُجدية والمملوكة من قِبل كويتيين بنسبة تصل إلى ٨٠% من رأس المال. وتتمحور رؤية الصندوق في بناء مجتمع ريادي يُحفّزأصحاب المشاريع على الإبداع ويُحقق فرص التنمية الإقتصادية في دولة الكويت[٣٢].

رأى الباحث:

يرى الباحث أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات جميع الدول، حيث أصبح إنشاء وتطوير هذه المشروعات من أولويات عملية التنمية سواء الاقتصادية والاجتماعية خاصةً في ظل الحاجة المتزايدة إلى خلق فرص العمل، والمساهمة في حل مشكلات البطالة والفقر، كما أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في زيادة الناتج القومي للدول التي أخذت بأسباب التقدم والتنمية من خلال رعايتها لهذه المشروعات وللعاملين فيها ، ومحاولة توفير سبل المساعدة اللازمة لنموها وتطويرها.

---

[٣٢] ابن عبد الله، فايزة خير الله ناصر، دور الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في تنمية قطاع الخدمات : دراسة تطبيقية على دولة الكويت، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد ١٦، العدد ٢٢ (٢٠٢٠)، ص ٢٦٩ وما بعدها.

الخاتمة

إن النهوض بقطاع المنشآت الصغيرة وتفعيل دوره التنموي بصفة عامة ودوره في إيجاد فرص عمل بصفة خاصة، لمساهمته في تخفيف الضغط لدوره الكامن في مكافحة البطالة نتيجة للعدد الهائل للداخلين الجدد لسوق العمل، والمساهمة في جهود الابتكار وتنويع الهيكل الاقتصادي.

وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالى:

١- نتائج الدراسة:

١. تساهم المشروعات الصغيرة في توليد القيمة المضافة، وذلك من خلال مقدار الإضافة التي تولدها المشروعات الصغيرة من عملياتها الإنتاجية إلى الناتج المحلي وكلما كانت القيمة المضافة كبيرة كلما زادت أهمية المشروعات الصغيرة في توليد الدخل القومي.

٢. تعتمد المشروعات الصغيرة على العاملين المحليين، وهنا تظهر الفائدة الاقتصادية الكبيرة للمشروعات الصغيرة على الاقتصاد الوطني، حيث إن تشغيل الأيدي العاملة المحلية يمثل هدفاً مهماً من أهداف التنمية وخصوصاً في الكويت ومصر.

٣. تختلف أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة فمنها ما يهدف إلى تحقيق الربح، ومنها ما يهدف إلى توفير فرص عمل للقضاء على البطالة، ومنها ما يهدف إلى تحقيق نتائج وآثار اجتماعية، وبعضها يهدف إلى تحسين مستوى الخدمات المقدمة فى مجال المشروع، وقد تكون جميع الأهداف السابقة مجتمعة فى المشروع، وجميع المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحقق مستهداف التنمية الاقتصادية.

٤. تشكل المشروعات الصغيرة العصب الرئيس لاقتصاد أي دولة سواء أكانت متقدمة أم نامية حيث تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل ، كما أنها وسيلة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص، فضلاً عن أنها لا تحتاج إلى تكلفة رأسمالية عالية لبدء النشاط فيها، كذلك تتميز هذه المشروعات بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة.

٥. حرصت كثير من الدول على دعم المشروعات الصغيرة ؛ لما تلعبه من دور رئيس وحيوي في تطوير اقتصادات تلك الدول كليا أو جزئيا، وتنمية مواردها البشرية والمادية وفقا لاحتياجاتها وأهدافها التنموية.

٦. المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع ومن ناحية أخرى، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الانتاجية، بمعنى أنه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر رأس المال، وهو العنصر النادر في معظم الدول النامية، فهي بذلك قادرة على استخدام الموارد النادرة بكفاءة أكبر، أو هي القادرة على استخدام الفن الإنتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج .

٢- التوصيات :

١. زيادة الوعي بأهمية المشاريع الصغيرة وتوضيح دورها في التنمية الاقتصادية.
٢. العمل مع المؤسسات التمويلية لإيجاد آليات تسهل عملية الإقراض وتعالج قدرة صغار المستثمرين على توفير الضمانات المطلوبة.
٣. ضرورة خلق نوع من التكامل بين الصناعات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة من خلال إسناد بعض أو كل احتياجاتها من مكونات التصنيع الي المشروعات الصغيرة .
٤. ضرورة وضع خطط للتنمية ترتبط بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء بنك متخصص للصناعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة والتجارة لتحقيق تنمية عالية وزيادة قدراتها التصديرية
٥. التوسع في انتشار الشركات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها مثل: شركات التأجير التمويلي, الاستعلام الائتماني, شركات ومؤسسات الضمان.
٦. الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة وخاصة اليابان، مثل نقل الخبرة اليابانية (البعثات – التدريب) في مجال المشروعات الصغيرة، وبما يتوافق مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري والكويتى.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

١. أشرف إبراهيم عطية، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري: تحديات العمل وآليات المواجهة، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية, مج٦٣, ع١، جامعة عين شمس – كلية الحقوق، ٢٠٢١.

٢. د .أحمد إبراهيم محمد متولي دهشان، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية فى مصر، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية المجلد ١١، العدد ٧٦ يونيو ٢٠٢١.

٣. ابن عبد الله، فايزة خير الله ناصر، دور الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية قطاع الخدمات: دراسة تطبيقية على دولة الكويت، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد ١٦، العدد ٢٢ ،٢٠٢٠.

٤. د. أيمن على عمر، دراسات في إدارة الصناعات والمشروعات الصغيرة مدخل تطبيقي معاصر الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى، دار المعارف بالإسكندرية ٢٠٠٩/٢٠١٠ .

٥. د. حسين عبدالمطلب الأسرج، سياسات تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية مجلة البحوث والدراسات العربية , معهد البحوث والدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ع ٥٣، ٢٠١٠ .

٦. د.عبد الفتاح العبد اللات، أفكار للنهوض بالمشروعات الصغيرة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية , مج ٢٠, ع ٣، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية – مركز البحوث المالية والمصرفية، ٢٠١٢.

٧. د. حازم السيد حلمى عطوة مجاهد، اقتصاديات المشروعات الصغيرة وسبل النهوض بها فى ضوء التجربتين الماليزية والهندية، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية ، المجلد ١٠ العد ٧٣ ، ٢٠٢٠.

٨. د. فهد سعد الدبيس الرشيدي، دعم المشروعات الصغيرة بالمشاركة المتناقصة دراسة فقهية تطبيقية على الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة ، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية , مج ٢٥, ع ٨٣ جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي ، ٢٠١٠.

٩. د.بدرية عبدالله العوضى، الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة: الجوانب القانونية والتنظيمية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية , مج٨, ٢٠٢١ .

١٠. د .سعاد صالح عمر ميكائيل وأخرين، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في النظرية والدراسات التطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية المجلد ١٥، العدد ٢، يونيو ٢٠٢٣.

١١. مريم رؤوف، المشروعات الصغيرة والمتوسطة : قوة محلية وتحرك عالمي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط , مج ١٢, ع ١معهد التخطيط القومي ٢٠٠٤ .

١٢. عزة محمد إبراهيم، مفهوم المشروعات الصغيرة، بحث مقدم لمؤتمر دعم وتنمية المشروعات الصغيرة، جامعة عين شمس – كلية التجارة ومنظمة حقوق الإنسان، ٢٠١٢ .

ثانياً– المراجع الأجنبية :

1. AMOAH, Seth Kwaku; AMOAH, Alfred Kwabena. The role of small and medium enterprises (SMEs) to employment in Ghana. International Journal of Business and Economics Research, 2018.
2. ZAFAR, Mahwish; WAQAS, Muhammad; BUTT, Muhammad Nawaz. The role of small and medium enterprises on poverty reduction in developing country: a case of Pakistan. Business & Economic Review, 2019.
3. Magableh I Economics of Microfinance and SMES in Jordan VDM vertag publishing company Germany 2004. KADEM, Suad Jawad. The role of small and medium industries in achieving economic development: case study of Iraq. Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, 2020.
4. MAKSIMOV, Vladislav; WANG, Stephanie Lu; LUO, Yadong. Reducing poverty in the least developed countries: The role of small and medium enterprises. Journal of World Business, 2017.
5. HARVIE, Charles; LEE, Boon-Chye (ed.). Sustaining growth and performance in East Asia: The role of small and medium sized enterprises. Edward Elgar Publishing, 2005.
6. Almeida, P Small Firms and Innovation " Entrepreneurs ship in the 12th January" Conference Proceedings 25th April 2004, SUA. .

7. MCINTYRE, Robert J. The role of small and medium enterprises in transition: Growth and entrepreneurship. UNU World Institute for Development Economics Research (UNU/WIDER), 2001.
8. ODUNTAN, Kemi Olalekan. The role of small and medium enterprises in economic development: The Nigerian experience. In: International Conference on Arts, Economics and Management. 2014.